

مستشار السوداني الاقتصادي: الاتفاق العراقي الأميركي الأخير بداية لاستقرار سعر الصرف



اعتبر مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية والاقتصادية، مظهر محمد صالح، اليوم الثلاثاء، أن الاتفاق الأخير بين العراق و أميركا، يشير إلى وجود "مرونة عالية" في تمويل القطاع الخاص من خلال تعزيز عدد من المصارف بالدولار، مؤكداً أن هذا الاتفاق يشكل بداية لاستقرار سعر الصرف.

و قال صالح، إن "السلطة النقدية العراقية تمسك باحتياطات بالعملية الأجنبية، وهي الأعلى في تاريخ العراق المالي"، مبيناً أن "العراق يملك أعلى احتياطي للعملية الأجنبية وكفاءة تجارية عالية، فالיום تكفي العملات الاحتياطية لتجارة العراق لمدة (خمسة عشر شهراً)، في حين أن المعيار العالمي (ثلاثة أشهر)".

و أوضح، أن "التمويل الخارجي للقطاع الخاص يجري عبر منصة الامتثال، التي اقتضت شروطاً دامت لمدة عام منذ تشرين الأول الماضي إلى تشرين الثاني الحالي، وبالتالي تكيّفت المصارف على أساس الامتثال العالمي لاستخدام العملة الأجنبية لغرض التجارة وليس لأغراض أخرى تتسبب بمشاكل للدولة".

ونوّه بأن "الاتفاق بين العراق والولايات المتحدة يشير إلى وجود مرونة عالية في تمويل القطاع الخاص، من خلال تعزيز عدد من المصارف بالدولار، التي كيّفت نفسها للامتثال العالمي وستمول العراق من المراكز التجارية العالمية الكبرى"، حسبما نقلت الصحيفة الرسمية.

و أضاف، أن "أكثر من 85% من طلب العملة الأجنبية يتم عبر المنصة الخارجية التي يديرها (البنك المركزي العراقي)، وذلك من خلال تعزيز أرصدة المصارف الخارجية، أما السوق الموازية فلا تشكل إلا 15% من سوق المضاربين"، مؤكداً أن "هذا الاتفاق يشكل بداية الاستقرار السعري لسوق الصرف".

و كان مصدر حكومي أفاد، أمس الأول الأحد، بأن اجتماعات عقدت مؤخراً بين بغداد وواشنطن أثمرت عن اتفاق لتعزيز رصيد 10 مصارف بالدولار عبر سيتي بنك وجي بي مورغان.